

مفيد في بيئته وانما حلف لاحتمال كونه مختاراً ولو قال احد ابني مسلمين
 ما ان ابي مرتد فان ابني سبب رونه كسجود لصمغ فنصيبه في
 بسبب المال والا بان اطلق استغفر فان ذكر ما هو مودة كانت
 نيا او غيرها كقولها كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو الاظهر في
 اصل الروضة وما في الاصل من ان الاظهر انه في ايضاً ضعيف
وتجب استنابة مرتد ذكره اوعينه لانه كان محترماً بالاسلام
 وربما هو ضمت له شبهة فتراول ولا استنابة تكون حالاً لان
 قتله الموثق عليها حد فلا يجوز كسب الحد ودفعه ان كان
 سكراناً سن الثا خيرا الي العفو فان امر قتل كجر التجاري من
 بدل دينه فاقبلوه او اسلم صح اسلامه وترك ولو كان زنديقاً
 او كافر ذلك لانه قتل للذيت كفر واخر فاذا قالوها عصوا
 مني دماءهم فاموالهم الا جفا الا سلام واليه يدين من يدين
 الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذه الباب وباب
 سفة الائمة والعلم ايضاً او من لا يتحمل ديناً كما تراه في المعان
 وصوبه في المهمات ثم **وقرعه** اي المرتد ان انقذ قبلها
 اي الرقة او غيرها واخذ اصوله مسلم فسلم تبعاً والا سلام
 بطلوا او اصوله مرتد وقرعه مرتد تبعاً لاسلمه والا فاصلي
 فلا يبرق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يبرق قتل
 واختلف في ابيته من اولاد الكفار قبل بلوغه والعصم
 كما في المجموع في باب صلاة الاستغناء بما لا يتفق
 انهم في الجنة والاكثر من علي انهم في النار وقيل على الاعراف

ولو

ولو كان احد ابوي مرتد والاخر كافراً اصلياً فكافراً صلياً قاله
 الغوري **وملكه** اي المرتد موقوف كبيع زوجته ان مات
 مرتد ابان زواله بالردة والا فلا يزال ويقضي منه دينه لزمه
 قبلها بانلاق وغيره وبدل ما اتلفه فيها فنياً ساعة ما لم يفتدي
 بغيره ويومات ثم تلف بها شي وكان منه مومن من نفسه
 وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة بها به فهو امر
 مما هو به **وتص منه ان لم يحتمل الوقت** بان لم يقبل التعليق
 كبيع وهبة ورضن وكتابة باطل لعدم احتماله الوقت **والا**
 اي وان احتمله بان قبل التعليق اتمت وتبديرو وصية فهو مؤثر
 ان اسلم نفذ بموته نياً والا فلا ويجعل ماله عنه حد فاعته
 عند محرم كأمرة ثقة احنياً طاً وقبيري بذلك امر من يقبر
 بأمره ثقة ويوجب ماله عقاراً كان او غيره مبياً له عند الشباع
 ويورث مكانه الصوم لقاضي حفظ له ما يورث بذلك وانما لم
 يقبضها المرنسلان قبضه غيره يعتبر **كنائس الزنا**
 بالخص لفة تجازية وبالمد لفة شتمية وهو ما ذكر في قوله
يجب الحد على ملتزم ولو حكماً للاحكام عالمة بقره بما يتلج
 حشنة متصلة من حي او قد رها من فاقدها بخرج فعل
 اودس من ذكرها وانثى محرم لعينه مشتري طبعاً بلا شبهة
ولو كثرة الزنا وصبيحة الوطى ومهما شب او رضاع او بها هرة
وان كان تزوجها وليس ما ذكر شبهة دارية للحد لا يقرب بلج
 مخرج حشنة كفا حدة ونحوها من مقدمات الوطى ولا يوطى حليلته

تصويب
 119